مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب
Issn:2570 0058/E-issn:1969-2676
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/485

المجلد: 07 العدد: 02 جوان (2023) ص 819-825

مصطلحا المعيارية والوصفية عند عبد الرحمن الحاج صالح

The terms of standardness and descriptivism for Abdurrahman al Hadj Saleh

نور فاطمة الزهراء*
جامعة المسيلة(الجزائر)
Fatima-ezzahra.@univ-msila.dz

د.أحمد لعويجي
جامعة المسيلة (الجزائر)
Ahmed.laouidji@univ-msila.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2023/01/02
تاريخ القبول:
2023/05/18

الكلمات المفتاحية:
- ✓ المصطلح
- ✓ عبد الرحمان الحاج صالح
- ✓ الوصفية
- ✓ المعيارية

الملخص:

منذ أن ظهر علم اللغة الحديث ظهرت معه مصطلحات وثنائيات تقوم على التقابل، وبروز هذه الثنائيات هو لأجل دراسة اللغة، وكيفية دراستها، والطريقة الصحيحة لدراستها، ومنه فضل علم اللغة الحديث- البنيوي منه- مصطلح الوصفية، كبديل للمصطلح التقليدي الذي كانت تدرس وتستنبط به القواعد اللغوية، وهو مصطلح المعيارية، ولأن النحو العربي نُقد في العصر الحديث واتهم بأنه نحومعياري، حاول الباحث الجزائري أن يقف عند حدود هذا المعيار، مناقشا أسس المعيارية، ومدى أهمية توظيف هذه الشروط في النحو العربي، ومن هذا التأسيس، نطرح الإشكالية التالية:

ماهي المعيارية وخصائصها؟

وماهي الوصفية وخصائصها؟

كيف نقد النحو العربي بأنه نحو معياري؟

وكيف ناقش عبد الرحمن الحاج صالح مسألة معيارية النحو العربي؟

Article info

Received
02/01/2023
Accepted
18/05/2023

Abstract :

Since the appearance of the modern language science, dualities and terms based on correspondence appeared in order to study the language, how to study it, and the correct way of studying it. Thus, the modern language

*المؤلف المرسل

science- the structuralist- preferred the term "descriptivism" as a substitute to the traditional term "standardness" that was used to study and extrapolate the linguistic rules. Because the Arab grammar was criticized in the modern era and indicted of being standardized, the Algerian researcher tried to stop at the limits of this standard and discuss its bases and the extent of employment of these conditions in the Arab grammar. Based on what has been said, we raise the following problematic:
What is standardness and what are its characteristics?
What is descriptiveness and what are its characteristics?
How was the Arab grammar criticized as being standardized?
How did Abdurrahman al Hadj Saleh discuss the question of the standardness of the Arab grammar?

Keywords:
- ✓ Term
- ✓ *Abdurrahmanal Hadj Saleh*
- ✓ *Descriptivism*
- ✓ *standardness*

مقدمة:

قام التحليل النحوي على جوانب معرفية تستند على ملاحظة كلام العرب، من حيث الأداء النطقي، والصياغة اللفظية، والبنى التركيبية، للوقوف على مكامن أسرار النظام اللغوي، ومنه تبين لهم أن العرب اعتادوا على رفع الفاعل والمبتدأ... ونصب المفعول والحال... بالإضافة إلى جر الاسم بعد حرف الجر والمضاف إليه، وهذه العادات كانت على سبيل التلازم، وحينما أرادوا أن يعللوا سبب رفع ما كان أصله مرفوعا، ونصب ما كان أصله منصوبا، ربطوا بين المتشابهات، مثل المرفوعات كالفاعل ونائبه، والمبتدأ والخبر، وقاسوا بعضها على بعض، فقاسوا الفاعل على المبتدأ، كما قاسوا المبتدأ على الفاعل فجاء التعليل في مجمله تفسيرا شكليا لما هو في كلام العرب.

ولأنهم عللوا وقاسوا اتهموا بالمعيارية التي تبحث فيما يجب أن يكون، وما هو الصحيح من الخطأ، وهذا موضوع كثر فيه الحديث حديثا خاصة عند دعاة التيسير، فكان للباحث الجزائري-عبد الرحمن الحاج صالح رأيه بهذا الخصوص.

أولا: المعيارية من حيث المفهوم والخصائص:

يشير مصطلح **معياري** إلى "موقف من اللغة يسمى معياريا حين تثار قاعدة مثالية وثابتة لرفض الأشكال الجديدة، التي أنتجها التطور الحتمي للغة، ونقابل بذلك بين نحو معياري ينحو إلى فرض" استعمال سليم "بل "لغة جميلة" في وجه أشكال تعتبر غير سليمة، وبين نحو وصفي يكتفي بوصف الوقائع النحوية للغة كما تستخدم فعليا".(مونان، 2012، صفحة 430)

ويشير جورج مونان إلى أن المعيارية موقف نقدي تجاه استخدام اللغة ينحو إلى رفض بعض الأشكال النحوية أو المعجمية باسم حالة مثالية لهذه اللغة هي النقاء، مفاهيم ليس لها عند اللساني ما يوافقها واقعيا، ومنه تكون المعيارية خاصة عند اللسانيين العرب سمة من سمات الدراسات النحوية التقليدية، مقابلا منهجيا ونظريا لمقولة الوصف التي هي سمة من سمات اللسانيات الحديثة، ومنهج دعا إليه اللسانيون العرب وتبنوه.(مونان، 2012، صفحة 464)

فالمعيارية بهذه المفاهيم منهج ثابت جاء لحفظ اللغة وفق شروط تجريدية تتخذ من النقاء واللغة السليمة وسيلة للاستمرار بشتى الطرق، كفرض القاعدة الشكلية حتى وإن لم تستنبط من السماع اللغوي واتساع رقعته، ومنه تقوم المعيارية "على تقرير ما يجب أن يكون، ومنع ما لا يجب أن يكون، وإجازة وجه أو وجهين أو أكثر، إن كان ممكنا، فأحكامها ثلاثة: الوجوب، والمنع، والجواز، وهدفها ضبط ما ينتجه المتكلم أو الكاتب من ألفاظ أو جمل ضمن أحكامها، لأن دلالة الحكم، من

علته. فمن أحكام كلمة "زيد" في جملة " قرأ زيد الكتاب" وجوب الرفع، وجواز التأخر عن المفعول، ومنع التقدم على الفعل لأنه فاعل"(خميس، 2000، صفحة 186)

وجاءت المعيارية تبعا لاعتبارات اللغة التعليمية لحفظ اللغة الدينية، ولأن النحو العربي جاء لخدمة لغة القرآن الكريم، فكان هدف النحاة وضع قواعد تعليمية تنحوا سمة القاعدة المأخوذة عن بعض القبائل لا كلها، فمنهج الدراسة النحوية كما يرى كمال بشر منهجا تعليميا في أساسه، وعلماء العربية كانوا معنيين بتوجيه الناس نحو الصحيح وغير الصحيح من قواعد اللغة، ومهتمين بتخليص اللغة من الشوائب والشواذ قصد المحافظة عليها وصيانها من التحريف.(بشر، 1971، صفحة 50)

والنحو العربي-كما يرى حسن خميس الملخ-في معظمه معياري، حتى إن ابن يعيش الصنعاني بني جل كتابه "التهذيب الوسيط في النحو" على الأحكام المعيارية الثلاثة، وجعل منها مدار الأبواب النحوية والصرفية، فكان يقول: " وأما أحكام المفعول معه فهي في واجب، وجائز، وممتنع" و"أما أحكام الاستثناء فهي واجب وجائز، وممتع" و"وأما أحكام القسم فهي واجب وجائز وممتنع ".(خميس، 2000، صفحة 186)

ثانيا: الوصفية المفهوم والخصائص:

منذ أن نشأ علم اللغة الحديث مع دي سوسير ظهر مفهوم الوصفية كمنهج في الدراسة اللغوية، وقد اتخذته البنيوية كوسيلة للتحليل اللغوي، لأنها ترى أن النص كيان مغلق تدرس عناصره دراسة وصفية داخلية، لا يشوبها أي تأويل أو تعليل، أو مقايسة عقلية، ومنه تعرف الوصفية على أنها "منهج في النظر والتحليل، أي أنها أسلوب، ولهذا فلا توصف من حيث المبدأ بالفساد، أو الصلاح، وإنما ينظر في تطبيقها، فإن كان تطبيقها مناسبا للمسألة كانت أسلوبا ناجحا في دراستها، وإن كان في تطبيقها هدر لبعض العناصر اللغوية، كانت أسلوبا غير ناجح في دراسة المسألة".(خميس، 2000، صفحة 226)

وعندما تلقى العرب المحدثون هذا المنهج أعجبوا به وحاولوا تطبيقه على دراسة العربية، واعجابهم به اتخذ طريقين :

1. طريقة التيسير النحوي
2. وطريقة النقد النحوي

- فالأولى طبقها بعض المحدثين في مسائل التيسير النحوي والصرفي، فظهرت كتب في هذا المجال نذكر منها: تبسيط قواعد اللغة لأنيس فريحة، وكتاب: الفعل زمانه وأبنيته للدكتور إبراهيم السامرائي، وكتاب: النحو الوصفي للدكتور محمد صلاح الدين مصطفي، وبعض كتب علم الصرف الصوتي على غرار كتاب: الطيب البكوش المعنون ب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث.

أما الثانية فنقدت النحو العربي ووصفته بأنه نحو معياري متأثر بعوامل خارجية، ومن مظاهر معياريته التي تنأى عنها الوصفية القول بالإعراب والبناء، والقول بنظرية العلة والعامل، إضافة إلى القياس العقلي الذي اتخذه النحاة سواء في قياس المسائل الصرفية، أو قياس الشبه في المسائل النحوية، ومن هذه الكتب نذكر: كتاب: النحو العربي نقد وبناء للدكتور مهدي المخزومي، وكتاب: في أصول اللغة والنحو للدكتور فؤاد حنا ترزي، وكتاب: من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس، وكتاب: اللغة بين المعيارية والوصفية لدكتور تمام حسان.

ونقد هؤلاء للنحو العربي كان لأن النحو العربي عادة ما يبحث في أسرار الظاهرة النحوية، ويتجاوز بحثه لما هو أعمق، إذ يعلل بعض الصيغ والبنى بواسطة الافتراض الفلسفي يقول تمام حسان: "إن المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يعنى أولا وآخرا بالإجابة عن (كيف) تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن (لماذ) تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد هذا منهجا علميا، بل لا مفر بوصفه بالحدس والتخمين".(حسان، 1957، صفحة 42)

وعقب أيضا على قول النحاة يجب كذا" بقوله" وليست أظن عبارة أوغل في باب المعيارية من قولك "يجب كذا"، لأن دلالتها أن ما خالف الواجب فقد أخطأ، وقد كان خطؤه لعدم تمسكه بالمعيار الواجب الذي قننه واضع العلة الموجبة".(حسان، 1957، صفحة 50)

ثالثا: النحو العربي والتأرجح بين المعياريةوالوصفية:

تشير أغلب الدراسات الحديثة أن النحو العربي في بدايته الأولى كان نحو وصفيا، وذلك لأن النحو في هذه المرحلة لم يتكلف في تعليل القواعد كثيرا، ولم يبتعد عن السماع اللغوي الذي عليه النطق العربي، ويبرز ذلك كثيرا في خصائص الوصفية: التي هي الملاحظة، والاستقراء، والتصنيف، والقاعدة، غير أن القاعدة في الدراسة الوصفية تختلف عن القاعدة الكلاسيكية، وذلك أن "القاعدة في الدراسة الوصفية ليست معيارا، وإنما هي جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية"(حسان، 1957، صفحة 16)، وأول من أثبت أن النحو العربي في بدايته كان نحوا وصفيا هو عبده الراجحي، يقول:" لم يبق إلا المنهج الوصفي، وهو ما نؤكد أنهم درسوا لغتهم على أساسه، بمعنى أنهم تناولوها –في الأغلب الأعم- تناولا لغويا مبنيا على وصف الظواهر كما هي... لكنه في جوهره يقترب من المنهج الحديث "(الراجحي، د.ت، صفحة 179)

ومنه بين الخطوات الوصفية التي اتخذها النحاة العرب في مرحلة التكوين النحوي من أهمها طريقتهم في جمع اللغة التي اعتمدت على منهج واقعي واضح، يشمل البيئة الزمانية والمكانية للعينة اللغوية، إضافة إلى التصنيف اللغوي الذي كان تصنيفا وصفيا لأن النحاة هنا لم يكونوا يفسرون الظاهرة اللغوية من خارجها، بل كانوا يعمدون إلى الربط بين الظواهر في سياق لغوي واحد.

ومن أظهر الدلائل على ذلك ما فصل فيه أبو الفتح من حديثه عن الاستثقال والاستخفاف، محاولا تحليل الظواهر اللغوية بالرجوع إليه مؤكدا على قضية في غاية الأهمية بالنسبة للمنهج الوصفي، وهي أن اللغة –مادة طبيعية-يلجأ فيها إلى الحس والطبع ولا يركن فيها إلى العقل أو الفلسفة أو المنطق .

هذا ولم يكن المنهج الوصفي الوحيد الذي اتخذه النحاة، بل زاوجوا بين المنهجين خاصة المتأخرين منهم حينما انتقل النحو من طابعه العلمي إلى طابعه التعليمي، وهذا الطابع الأخير يقتضي تفسير العلة بعلة العلة .

ويستدعي طرد المعيار في بعض المواضع "التأويل والتقدير، لأن المعيار ثابت ليس له سوى صورة واحدة غالبا، فالجمل التي لها محل من الإعراب كجملة الخبر، والحال، والنعت تؤول بمفرد؛ لأن الأصل في الخبر، والحال، والنعت الإفراد، ولا تتحقق صورة المفرد إذا جاء جملة إلا بالتأويل، فيكون طرد المعيار علة في التأويل ".(خميس، 2000، صفحة 188)

فالتأويل يعد ضابطا مهمها من ضوابط النظرية في الفكر النحوي، التي تسعى إلى ضبط اللغة في قوانين يسهل التقاطها، والاعتماد عليها، إذ يحافظ على ما أصله النحاة من أصول نظرية للغو من ناحية، والواقع اللغوي الذي تعرض فيه لهذه الأصول عوارض"فروع" يبيحها الاستعمال اللغوي من جهة ثانية، حتى يتمكن النحوي من جمع شتات الظاهرة اللسانية في نظرية واحدة عندما تخرج اللغو من سكون النظام إلى حركية القول، فتصبح حدثا يرتبط بالسياق، وتعلق به مقاصد، ويعبر به متكلم عن غايات يحققها عند السامع، أو قارئ بما يضع فيه من الوسائل وما يسوغ من الأساليب.(الخطيب، 2006)

وأما التقدير فينتج عن خص المعيار بأدوات معينة كما في تقدير "أن" المخففة بعد "لام التعليل" و "فاء السببية"، و"لام الجحود"، وغيرها لاختصاص نصب الفعل المضارع بأن وأخواتها، ولا يتحقق هذا المعيار إلا بتقدير "أن" في بعض المواضع المخصوصة.(خميس، 2000، صفحة 188)

فالمعيار النحوي قانون في ضبط الكلام وتعليله، عني به النحاة حتى إنهم أفردوا كتبا في معايير النحو سموها كتب" الحدود" منها "حدود الفاكهي" وشرحه".

فالنحاة المتأخرون ابتعدوا عن الوصفية وتميزت أعمالهم بالطابع المعياري حينما ظهرت كتب الشروح إذ قامت بعض عللها على التخمين والافتراض، كتعليلهم في قلب واو ميزان وميعاد على سبيل المثال لا الحصر، وعندما ندخل في نطاق الحدس والتخمين نخرج من نطاق العلم الذي هو موضوعي كما يرى أنيس فريحة.(فريحة، 1959، صفحة 4)

رابعا: رأي عبد الرحمن الحاج صالح وموقفه من معيارية النحو العربي ووصفيته:

بما أن النحاة العرب كان هدفهم وضع قواعد للغة العربية ليتبع سننها العربي الذي قد يلحن نتيجة الاحتكاك اللغوي، أو نتيجة التطور اللغوي، وللأعجمي ليحق بأهل العربية في انتحاء سمت كلامهم في إعرابهم وتصريفهم.

وما من شك أن النحاة حين قاموا باستنباط القاعدة أخضعوها للصحة والخطأ، كما استقبحوا بعض اللغات التي عليها طباع العرب، لأنها تخرج عما افترضوه وأصلوه من قواعد.

كذلك القاعدة عندهم احتاجت على أن يقيسوها على أصول مفترضة خاضعة للتأويل العقلي، وللعمليات الرياضية أحيانا أخرى، فالقياس على الأصول المفترضة كقياس وزن قال على وزن (فعل) الذي يتمثل في (قول)، والعمليات الرياضية تخضع للقسمة التركيبية التي تقتضيها البنى والتراكيب، وهي قسمة رياضية حسابية فصيغ الاسم-كما يرى الرضي الأستراباذي تقتضي اثنتي عشر يقول:" إنما كانت القسمة تقتضي اثني عشر لأن اللام للإعراب أو البناء فلا يتعلق به الوزن... وللفاء ثلاثة أحوال: فتح وضم وكسر ولا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بساكن، وللعين أربعة أحوال: الحركات الثلاث والسكون، والثلاثة في الأربعة اثنا عشر، سقط المثالان {فِعل، وفعل} لاستثقال الخروج من ثقيل إلى ثقيل مخالفة".(الأستراباذي، 1982، صفحة 35).والقاعدة عندهم لم تكن تخضع لهذين الجانبين-التأويل العقلي، واللسانيات الرياضية-فقط، وإنما كانت في كثير من الأحيان تؤخذ من مشافهة العرب وتدون، ونجد ذلك في الأصول، أي ما قام مقام الأصول كالرفع للفاعل، والانتصاب للمفعول، والجر للإضافة، لأن العرب هكذا نطقت.

وما دامت القاعدة العربية تقوم على الوصف أحيانا، وعلى المعيار أحيانا أخرى فإن عبد الرحمن الحاج صالح الذي يؤمن بوجود نظرية دقيقة في أصولها ومفاهيمها في النحو العربي الأصيل فيما تركه لنا أمثال الخليل وسيبويه ومن تلاهما أن معيارية النحو العربي لم تكن معيارية تعسفية بل كانت معيارا موضوعيا،(صالح، 2012، صفحة 248) لأنه يخص لغة معينة ذات نظام معين، توصل النحاة بهذا المعيار إلى قوانين علمية حقيقية لأنها مستنبطة من الواقع المشاهد، حتى وإن لجأ النحاة للقول بالجواز والمنع والصحة والخطأ، لأن البحث في الصواب والخطأ، هو بحث عما يعصم عن الخطأ...ولهذا يقال إن المنطق هو معيار لتجنب الخطأ في الأحكام، ويقال أنه معيار يعصم المفكر من الخطأ.(صالح، 2012، صفحة 252)

ويرى أن في كل العلوم يلجأ الباحث إلى ضبط السلاسل أو المجموعات من العمليات المرتبة، وجوهرها في الغالب هو منطقي رياضي، لأن اللغة "نظام متواضع عليه قياسي وغير قياسي، وكل متواضع عليه ففي استعماله يحصل الصواب والخطأ"(صالح، 2012، صفحة 250)، أما الاستحسان والقبح كما قال سيبويه ومن تلاه من النحاة من نحو استحسان سيبويه لبعض الأصوات الفرعية، واستقباحه لأصوات أخرى من نحو قوله:" وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار" ويقول أيضا:" بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا الأشعار"(سيبويه، 1982، صفحة 432).هو في الواقع كما يرى الحاج صالح مطابق لموقف الناطقين أنفسهم بدليل قولهم عن كل ما عرف عندهم بأنه عربي جيد، وهذا من كلامهم، وكل هذا من كلامهم، وأما ما رفضوه فهو دائما ما لم يكن من كلامهم فهذا وحده المحكوم عليه عندهم بعدهم جوازه.

ولا يتجرأ النحاة-كما يرى الحاج صالح-على مخالفة عامة العرب، ولم يكونوا يفضلون لهجة على لهجة في طريقة الكلام على أخرى بإخضاعها لحدودهم وأقيستهم التي وضعوها أو منعها، بل إثبات الطريقة التي اجتمع العرب على استعمالهم إياها فيما

يخص كل نحو من نحو العربية، ثم التنبيه على ما كان أقل من ذلك من كلامهم إذا كان هناك أكثر من وجه.(صالح، 2012، صفحة 249)

فحديث النحاة عن الذي يسمع ويحفظ ولا يقاس عليه لأن له نظائر قلائل يدل على أن النحاة تمسكوا بالمسموع لأن اللغة ليست على نمط واحد فالمعيار بهذا المعنى يرتبط ب " الصوغ القياسي analogic creation فعلته وظيفية وليست نظرية أو بعيدة عن الاستعمال، فكذا فاعل لأنه مرفوع، وكذا مرفوع لأنه فاعل، ولا يجوز أن يعلل بأبعد من هذا في المعيار، لئلا تخرج العلة من علة معيارية تؤدي وظيفية عملية إلى علة غير عملية، إذ العلل غير المعيارية مستوى آخر من مستويات النحو لا يهدف إلى ضبط الاستعمال، بل يبحث في تفسير الاستعمال المضبوط، لأن العلل المعيارية تعليمية.(خميس، 2000، الصفحات 186-187)

وتبدو المعيارية موقفا ثابتا من اللغة عبر عنه الدكتور عبد السلام المسدي بقوله "إن علم النحو لما كان في جوهره معياريا يؤكد في ذاته قانون "ما يجب" فإنه يتضمن في منعطفاته بالاستتباع الحتمي (أحيانا) إقرار بأنه تقنين مغاير (نسبيا) ل "ما هو كائن" بالفعل أو لما هو صائر بالقوة"(المسدي، د.ت، صفحة 93)

ولهذا فإن ما تنتجه المعيارية من كلام فصيح يختلف أحيانا عن اللهجات المستعملة، لأن اللهجات من عصر الاحتجاج إلى هذا الوقت قد طرأ عليها شيء من التغير، جعلها مخالفة لبعض المعايير التي تنتج الكلام الفصيح، لكن أمر مخالفة المعيارية لبعض الصور اللهجية قديما، وحديثا هين يسير أمام ما تحققه المعيارية من تواصل مع التراث، لأنها مفتاح أبواب كل العصور التراثية من الجاهلية حتى العصر الحديث.

والمعيارية وسيلة ناجحة-كما يرى حسن خميس الملخ-في تعليم النحو، لأنها معللة تعليلا يؤدي إلى ترسيخها، ففرق ما بين تعليل رفع "زيد" في جملة "حضر زيد" بأنه فاعل، أو بأن العرب تكلمت هكذا أن الأول يجعل المتكلم مبدعا للغة أي منتجا لعدد غير محدد من صور المعيار في حين يجعل من الثاني مقلد للمسموع، ولما كان الإنسان لا يستطيع أن يسمع اللغة كاملة كان بحاجة إلى معيار يجعل ما يقوله بمنزلة ما يسمعه.(خميس، 2000، صفحة 188)

والمعيارية منهج صالح في تقعيد اللغات التي لا يمكن تغيير قواعدها بسهولة بفعل التطور التاريخي الذي طرأ على اللغة، كاللغة العربية المرتبطة بعنصر ثابت هو "القرآن الكريم"، لهذا فالنحو العربي كابح لجموح التفاعل بين المؤسسة اللغوية وناموس الزمن الطبيعي، ومن هنا تنشأ الشكوى من المعيارية، لأن معايير النحو تمثل مستوى غير متحقق تحققا كاملا في الاستعمال اليومي، فتزداد الحاجة إلى التحصن بالعلل لبيان صحة المعيار وضرورة التقيد به، وتشير الباحثة: فاطمة الهاشمي البكوش إلى أن التقابل بين المنهجين الوصفي والمعياري لا ينفي أحدهما وجود الآخر، أو أن المنهج المعياري من خلال هذا التقابل، لا يحقق أي مهمة، فاللسانيون العرب حين ربطوا المنهج الوصفي بالبحث العلمي اعترفوا للمنهج المعياري بأهميته في مجالات التعليم، وضرورته في الحفاظ على سلامة الاستعمال، معنى هذا أن لدينا نوعين من الدراسة، دراسة وصفية تكشف عن الواقع كما هو، ودراسة معيارية ترمي إلى وضع قواعد ومفردات معينة يقصد منها تعليم من يريد معرفة هذا المستوى الخاص من النشاط اللغوي.(البكوش، 2004، صفحة 95)

خاتمة:

1. مصطلح الوصفية والمعيارية من المصطلحات الحديثة التي ظهرت في الغرب ونقلت إلى اللسانيات العربية المعاصرة.
2. يعتبر نقد دعاة التيسير النحوي والمتأثرين بالمنهج البنيوي الحديث للنحو العربي متأثرين بالنزعة الغربية الحديثة التي تتهم النحو الكلاسيكي بأنه نحو معياريا.

3. إنّ رؤية الحاج صالح من أن معيارية النحو العربي كانت معيارية موضوعية لا تعسفية يبقى نسبي لأن النحو العربي حتى وإن كان موضوعيا في كثير من المسائل، إلا أنه في مسائل أخرى قام على أصول مفترضة قائمة على التخمين والحدس وهو ما أجج من الخلاف النحوي بين النحاة.

4. تبقى المزاوجة بين المنهجين الوصفي والمعياري من السبل الكفيل بحفظ اللغة، غير أن التمسك ببعض معايير النحو التي قعدها النحاة لا ينفي إعادة وصفها وتذليل صعابها وفق منهج وصفي.

5. الوصفية مهمة اللساني الذي يشخص المسائل اللغوية، والمعيارية مهمة النحوي الذي يبحث في أسرار الظاهرة اللغوية.

. قائمة المراجع:

- الأستراباذي، رضي الدين، (1982)، شرح الشافية، تحقيق: محمد نور حسن، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية.
- بشر، كمال، (1971)، دراسات في علم اللغة، القاهرة، دار المعارف.
- بكوش، فاطمة الهاشمي(2004)، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، مصر، ايتراك للنشر والتوزيع.
- الحاج صالح، عبد الرحمان، (2012)، منطق العرب في علوم اللسان، الجزائر، موفم للنشر.
- حسان، تمام، (1958)، اللغة بين المعيارية والوصفية، القاهرة مصر، مكتبة الأنجلو المصرية.
- الخطيب، محمد عبد الفتاح، (2006)، ضوابط الفكر النحوي، تقديم: عبده الراجحي، القاهرة، دار البصائر.
- الراجحي، عبده،(د.ت)، فقه اللغة في الكتب العربية، بيروت لبنان، دار النهضة العربية.
- سيبويه، أبو البشر عثمان بن قنبر، (1982)، الكتاب، القاهرة مصر، ط2، مكتبة الخانجي.
- -فريحة، أنيس، (1959)، تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة، بيروت لبنان، دار الكتاب.
- الملخ، حسن خميس، (2000)، نظرية التعليل النحوي بين القدماء والمحدثين، الأردن، دار الشروق.
- مونان، جورج، (2012)، معجم اللسانيات، تحقيق: جمال حضري، بيروت لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.